



**ورقة عمل بعنوان " دور النيابة العامة حول قانون استرداد**

**الأموال المتحصلة من قضايا الفساد"**

**التي قدمت في ورشة العمل التي نظمتها الهيئة الوطنية**

**العليا لمكافحة الفساد بالجمهورية اليمنية بعنوان**

**"نحو شراكة حقيقية لاسترداد الأموال المتحصلة من قضايا**

**الفساد" بصنعاء بتاريخ ٥/٥/٢٠١٥م**

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



تعتبر النيابة العامة ممثلة المجتمع وهي صاحبة  
الولاية في تحريك الدعوى الجزائية ورفعها  
ومباشرتها أمام المحاكم والحفاظ على المال العام  
وفقاً للدستور والقوانين النافذة وهي المعنية  
باسترداد الأموال المستولى عليها بطرق غير  
شرعية.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



## من حيث المبدأ:

فإن من أهم واجبات النيابة إتخاذ الإجراءات القانونية للحجز والتجميد وتحريك ومباشرة ورفع الدعوى الجزائية لطلب إسترداد الأموال المستولى عليها بطرق غير قانونية من أي جهة كانت من حيث :-

- نوع المال – (منقول أو عقار) .
- طبيعة المال – مال عام أو مخصص للمنفعة العامة أو مختلط.
- مكان وجود المال – في الداخل أو الخارج.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



## الفساد – المشكلة :- الفساد – المشكلة :-

- عالم ينزع إلى العولمة : تتحرك الموارد والمعلومات بحرية وكذلك الحال بالنسبة للفساد.
- الفساد يعبر الحدود الوطنية بكل سهولة.
- البلدان التي بها قواعد مترخية تعطي ملاذاً آمناً للفساد.
- يوضح مؤشر مفاهيم الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية أن ٨٠% من البشر يعيشون في ظل حكومة فاسدة.
- الحاجة لاستجابة عالمية مشتركة لمعالجة المشكلة.
- الحاجة إلى تدابير لمكافحة الفساد وطنية وعابرة للحدود.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



## الصكوك الدولية – الرد :-

- الإعتراف بأن الفساد له تأثير عالمي.
- كوكبة من القوانين والمبادئ التوجيهية متزايدة باستمرار لمعالجة جوانب محددة من الفساد ، بما في ذلك غسل الأموال .
- هذه الإتفاقيات عادة ما يكون لها تطبيق إقليمي أو عالمي.
- تهدف إلى وضع معايير مشتركة لمعالجة الفساد على المستوى القطري وتقديم آليات لتسهيل التعاون بين الدول.
- المساعدة في تعزيز توافق الآراء بشأن مكافحة الفساد.
- يمكن أن تكون في شكل "قانون ملزم" (المعاهدات والإتفاقيات والعهود والبروتوكولات) أو "قانون غير ملزم" (الإعلانات والمبادئ التوجيهية).
- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (طرحتم للتوقيع في ديسمبر عام ٢٠٠٣م ودخلت حيز النفاذ في ١٤ ديسمبر عام ٢٠٠٥م).
- إتفاقية منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية المعنية بمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية تم إعتماها عام ١٩٩٧م.
- إتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد تم إعتماها عام ١٩٩٦م.
- إتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد إعتماها مجلس أوروبا عام ١٩٩٩م.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



## أهم الموضوعات التي تتناولها الصكوك الدولية :- أهم الموضوعات التي تتناولها الصكوك الدولية :-

- المشتريات العامة.
- التعيين والترقية في القطاع العام.
- القواعد الأخلاقية والإجراءات في القطاع العام.
- التقارير العامة والحصول على المعلومات.
- معايير القطاع الخاص.
- تجريم رشوة الموظفين العموميين المحليين والأجانب.
- منع وتجريم غسل الأموال المرتبطة بالفساد.
- تعويضات القانون المدني للمتضررين من الفساد.
- أحكام لاسترداد الأصول والمساعدة القانونية المتبادلة.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



ومن حيث الآلية الإجرائية لاسترداد الأموال المستولى عليها بطرق غير قانونية ووفقاً للإتفاقيات الدولية التي تضمنت ذلك والقوانين الدولية – ووفقاً للطلبات المنظمة لذلك (للحجز – والتجميد – وطلب المصادرة) وبما يتناسب مع قوانين الدول التي يوجد بها الأموال المستولى عليها بطرق غير قانونية وآلية التقاضي المتبعة لذلك.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



## من حيث صيغة الطلب وموئداته:-

(أ) حكم قضائي نهائي.

(ب) الصلة بين الجريمة والحساب المصرفي.

حيث أن دول العالم ملزمة بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهناك فصل كامل يتناول موضوع إسترداد الأموال المهربة وبناءً على ذلك فإن الدول الموقعة عليها عددها ١٦٥ حتى يناير ٢٠١٣م دولة ملزمة بهذه الإتفاقية لكن التحدي الأكبر هو :-

- ١- كيفية الامتثال للشروط القانونية المطلوبة من كل دولة.
- ٢- كيفية ربط المال بالجريمة لضمان قبول طلبات المساعدة القانونية لدى كل الدول المطلوب منها تقديم تلك المساعدة .
- ٣- الإسراع في إجراءات التقاضي والحصول على أحكام قضائية برد هذه الأموال.
- ٤- فكرة التصالح.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد





## قنوات تبادل الإنابات :- قنوات تبادل الإنابات :-

تختلف الأنظمة الإجرائية المعتمدة بين الدول في القنوات الرسمية التي تمر عبرها الإنابة إلا أن الطرق المعتمدة في الإتفاقيات والعرف الدولي تنص

### على القنوات التالية :- على القنوات التالية :-

- ١- قناة الطرق الدبلوماسية : وتتم بإحالات بين وزارات الخارجية والهيأت الدبلوماسية لكلا الدولتين ثم تتولى وزارات الخارجية إحالة الإنابة إلى وزارة العدل.
- ٢- تبادل الإنابات عبر وزارتي العدل في كلا الدولتين.
- ٣- تبادل الإنابات بين محاكم كلا الدولتين مباشرة.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



## مرفقات الإنابة :- مرفقات الجنائية :-

- ١- السلطة القضائية المختصة التي أصدرت الإنابة.
- ٢- ملخص وقائع القضية الجنائية وتكييفها القانوني.
- ٣- بيان تفصيلي بالإجراءات القضائية المتخذة.
- ٤- الأعمال المطلوب إجراؤها بكل دقة.
- ٥- شكليات التواريخ والأختام الرسمية للدولة والسلطة الطالبة.



## ويستحسن أن يرفق بطلب الإنابة :

- نسخة من النصوص القانونية المنطبقة على الجريمة وعلى عقاب مرتكبيها.
- نسخة من النصوص القانونية المنظمة للإجراءات الجنائية واختصاص المحاكم.
- نسخة من محضر جمع المعلومات والتحريات التي أجريت في القضية.
- محضر إستجواب المتهم إن تم إستجوابه.
- نسخة من بلاغ الشاكي إن وجد.
- نسخة من الإتفاقية الدولية المؤسس عليها طلب التعاون القضائي.
- أية وثيقة تفيد السلطة المطلوب إليها إنجاز الإنابة.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



## القانون المنطبق لتنفيذ الأمانة : القانون المنطبق لتنفيذ النيابة :

### المبدأ :

التنفيذ وفقاً للقانون الوطني للدولة المطلوب إليها.

### الإستثناء :

- إمكانية التنفيذ وفق شكل خاص إن أمكن شريطة ألا يتعارض ذلك مع القانون أو الأنظمة الوطنية للدولة المطلوب إليها.
- التنفيذ وفقاً لقانون الطرف الطالب إذا طلب ذلك صراحة.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



## حالات عدم تنفيذ الإنابة :

- إذا كان من شأن تنفيذ الإنابة المساس بسيادة الدولة أو أمنها أو نظامها العام أو المصالح الأساسية للدولة.
- إذا تعارضت الطلبات مع النظام القانوني للدولة المطلوب إليها.
- إذا قدم طلب الإنابة خلافاً لمقتضيات الإتفاقية التي نظمتها.
- إذا كانت الجريمة موضوع الإنابة محل إتهام أو تحقيق أو محاكمة لدى الدولة المطلوب إليها.
- إذا كانت الجريمة ذات صبغة عسكرية أو سياسية أو دينية.
- إذا كان الطلب لا يدخل في إختصاص السلطة القضائية لدى الطرف المطلوب إليه.

**ملاحظة :** نحاول قدر الإمكان أن يكون رفض الإنابة القضائية مسبباً.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



## ثورة الاتصالات والانابات القضائية :- ثورة الإتصالات والإختصاصات القضائية :-

نصت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المادة ١٧ على إمكانية إستغلال ثورة الإتصالات لسماع الشهود أو الأشخاص عبر تقنية الفيديو والأقمار الصناعية على أن تحضر من كلا الجانبين سلطة قضائية تسمى خلية الإستماع.

إن استغلال ثورة الإتصالات والمعلومات عامل مهم لربح الوقت وتجاوز عديد الصعوبات في التعاون القضائي الدولي في المواد الجنائية.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



وحيث أن توصيات مؤتمر الحوار الوطني كانت قد أوصت على إسترداد الأموال المستولى عليها بطرق غير قانونية ضمن مجموعة من التوصيات إلا أننا نرى أن مشروع القانون يتعارض مع النصوص المتعلقة بالحصانات الممنوحة بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٥م بشأن إجراءات إتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا وبالتالي كيف سيتم تطبيق نصوص مشروع القانون في ظل ذلك إلا إذا كان هذا القانون سيكون بعد إصدار الدستور الجديد.

وحيث أن إتفاقية مكافحة الفساد قد تضمنت طرق إسترداد الأموال المتحصلة من جرائم فساد سواء كانت في الداخل أو الخارج وكذا القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦م بشأن مكافحة الفساد في المواد ( ) .

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



مدى إمكانية إسترداد الأموال المستولى عليها بطرق غير قانونية بالطرق الإدارية ومدى توافق ذلك مع الدستور والقوانين والتشريعات اليمنية التي تنص بأنه لا يجوز إسترداد الأموال إلا بحكم نهائي وعلى سبيل المثال قانون الإجراءات الجزائية، قانون مكافحة الفساد ، قانون غسل الأموال، قانون تحصيل المال العام، بإستثناء الحجز التحفظي والتجميد أما المصادرة فلا تكون إلا بحكم نهائي بات .

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد





ومن هنا يلزم ضرورة ، توافق أحكام قانون إسترداد الأموال المستولى عليها بطرق غير قانونية مع القوانين والإتفاقيات الدولية بإعتبار أن الأموال المستولى عليها بطرق غير قانونية أغلبها في الخارج – وبما يحقق النتيجة المطلوب الوصول إليها وهي إسترداد تلك الأموال.



تضمن القانون إلغاء الحصانة وحق النيابة في مساءلة شاغلي وظائف السلطة العليا وكذا النص على إلغاء الحصانات أو تحديد فترة محددة يلزم على مجلس النواب رفع الحصانة عن العضو المطلوب وعلى سبيل المثال شهرين وفي حالة عدم البت في ذلك خلال الفترة المحددة تعتبر الحصانة قد تم رفعها حكماً.

التفريق بين إجراءات إسترداد الأموال في الداخل والخارج من حيث طرق تقديم الطلبات وطلبات الحجز والتجميد وطلب المصادرة وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



## آلية الأسترداد :-

- ١- المساءلة الجنائية.
- ٢- التفاوض – والتصالح.
- ٣- المساءلة الإدارية.
- ٤- المساءلة المدنية.
- ٥- إمكانية رفع دعاوى مدنية أو إدارية أمام محاكم الدول المطلوب إسترداد الأموال منها.



## ضوابط عامة

طريقة إسترداد الأموال المستولى عليها بطرق غير مشروعة من الخارج إما عن طريق إقامة دعوى قضائية أمام المحاكم الدولية في الدول الموجودة فيها هذه الأموال وذلك بعد ثبوت الإدانة في المحاكم اليمينية.

حيث أن معظم البنوك الأجنبية التي تودع فيها تلك الأموال هي بنوك خاصة وهي ترجح مصلحة العميل على مصلحة الدولة طالبة إسترداد الأموال لذلك تلجأ إلى إبتداع طرق وطلبات تعجيزيه مثل إسم العميل ورقم الحساب وتاريخ إيداع المبلغ إلى البنك وغيرها من الشروط والطلبات وقد تلجأ إلى حجج واهية لرفض الطلب مثل عدم تطابق الإسم الأول واللقب.

رمزي عبدالله الشوافي

وكيل نيابة الأموال العامة الثانية

المختصة بقضايا الفساد



استرداد الأموال عبر شركات محاماة دولية متخصصة بهذا المجال للتحري  
والبحت أو عن طريق هذه الأموال المستولى عليها بطرق غير مشروعة بشرط  
نسبة ٥٠% من حجم الأموال حسب النموذج البريطاني حيث يلزم حصر العدد  
الحقيقي لتلك الأموال إن وجدت ومعرفة الجهات المسؤولة وكيفية تهريبها وما  
هي الوسائل التي استخدمت لإخراجها لذلك يلزم وجود مجموعة متخصصة ذات  
علم بكيفية إسترداد تلك الأموال والإسترشاد بنماذج من دول تمكنت من إستعادة  
أموالها المستولى عليها بطرق غير مشروعة وتم تهريبها.